دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تقليل الأزمات المالية في المصارف السودانية

عائشة عوض أحمد مرسي
جامعة النيلين

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الأزمات المالية في المصارف السودانية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: استخدام التقنية الحديثة في عملية المراجعة الداخلية قللت من المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية، تستخدم المصارف السودانية مؤشرات التضخم لزيادة قدراتها التنبئية في تقليل الأزمات المالية، تعمل المصارف السودانية على مراقبة ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مما يقل من خطر الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، الأزمات المالية.

The Role of Risk-based Internal Auditing in Reducing Financial Crises in Sudanese Banks

Abstract

The study aimed to identify the role of risk-based internal audit in financial crises in Sudanese banks. The study relied on the descriptive analytical approach. The study reached a number of results the most important of which are: The use of modern technology in the internal audit process reduces banking risks in Sudanese banks, Sudanese banks use inflation indicators to increase their predictive capabilities to face financial crises, Sudanese banks work to monitor the rise in prices of foreign currency which reduces the risk of financial crises.

Keywords: *Risk-based Internal Auditing , reducing financial crises , Sudanese Banks.*

المقدمة:

تواجه العديد من المصارف عدة مخاطر يأتي في مقدمتها مخاطر الازمات المالية التى تعد من اهم المخاطر التي تواجه المصارف السودانية تلعب المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر دورًا حيويًا في تقليل الأزمات المالية في المصارف السودانية. هدفت هذه الدراسة إلى تقليل المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه المصارف السودانية، بما في ذلك مخاطر السيولة والسوق، من خلال هذه الدراسة، تعد إدارة مخاطر الأزمات المالية جزءا اساسيا في إدارة المصارف السودانية يتمكن المصرف من تحديد نقاط الضعف في نظامه المالي والإداري واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لتجنب الأزمات المالية، باتت المصارف في مرمى تأثير الأحداث المتسارعة، وما نتج عنها من مخاطر أصبحت تهدد كيانها مما يؤدي إلى تعرض هذه المصارف الى العديد من الأزمات المالية في المصارف السودانية.

مشكلة الدراسة:

تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصارف ، إذ تواجه المصارف أنواعاً من المخاطر بالنظر لطبيعة نشاطها المستند إلى تعظيم العائد والقيمة المضافة للمساهمين من خلال تقديمها للخدمات المصرفية والمالية التي تنوعت واصبحت اكثر تعقيداً في سوق يشهد منافسة شديدة في ظل تطور التكنلوجيا، يمكن من خلال هذه الدراسة إيجاد حلول لمواجهة هذه الازمات والاستعداد بالعديد من الإجراءات والأدوات والتي من اهمها، ما هو دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تقليل الازمات المالية في المصارف السودانية ؟ تمثلت مشكلة الدراسة في تقديم إطار نظري لسد الفجوة البحثية المتعلقة بمتغيرات الدراسة

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- هل هنالك علاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقليل مخاطر السيولة في المصارف السودانية؟

2- هل هنالك علاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وبين تقليل مخاطر السوق في المصارف السودانية؟

نموذج الدراسة

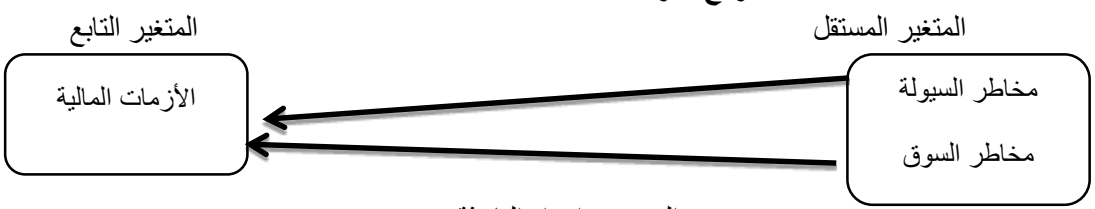

المصدر: إعداد الباحثة ، 2023م

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم واهداف وأهمية المراجعة الداخلية وتقليل الأزمات المالية في المصارف السودانية
2. بيان دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقليل مخاطر السيولة في المصارف السودانية
3. اختبار العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقليل مخاطر السوق في المصارف السودانية.

الأهمية:

أهمية نظرية (علمية): تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم إطار نظري لسد الفجوة البحثية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بهدف توضيح العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقليل الأزمات المالية في المصارف السودانية. لذلك تعد هذه الدراسة افادة للباحثين في مجال المراجعة الداخلية، وتوضيح العلاقة بين تلك المخاطر وطرق معالجتها.

الأهمية العملية:

أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في بناء سياسات وإجراءات فعالة في تقليل الأزمات المالية في المصارف السودانية مما يساعد في تحسين الاستجابة السريعة للأزمات وذلك من خلال وضع خطط طوارئ واختبارها بانتظام وتطبيقها على كافة المصارف السودانية.

منهجية الدراسة: تتضمن هذه المنهجية الدراسة الحالية للباحثة التي قامت بدراستها من خلال عدة طرق لتوضيح ما كانت تهدف إليه، للوصول إلى نتائج علمية مقبولة، حيث اعتمدت على المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي: لصياغة مشكلة الدراسة وفروضها وأهدافها.

المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية للوصول إلى نتائج وتوصيات.

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وتقليل الازمات المالية في المصارف السودانية.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق وتقليل الازمات المالية في المصارف السودانية.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: 2023م

الحدود المكانية: (مصرف المزارع التجاري) بولاية الخرطوم

مجتمع عينة الدراسة : عينة من المصارف السودانية بولاية الخرطوم.

عدد مجتمع عينة الدراسة : (37) مصرفا بولاية الخرطوم.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة الجيلي 2021م

هدفت الدراسة إلى معرفة ودراسة الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ومعرفة ودراسة الأداء المالي وكيفية استمرارية المنشأة.. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، والاستقرائي والوصفي التحليلي لتحليل البيانات للدراسة الميدانية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المراجعة الداخلية تساهم في تخفيض مخاطر السيولة مما يزيد من كفاءة الأداء المالي ويقوم المراجع الداخلي بتحديد مستوى المخاطر وطرق علاجها مما يساعد في كفاءة الأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تمتع المراجع الداخلي بالمصداقية والعدالة والشفافية في أداء مهنته لضمان استمرارية بضرورة تمتع المراجع الداخلي بالمصداقية والعدالة والشفافية في أداء مهنته لضمان استمرارية المنشاة.

دراسة الخضر، (2017م)

هدفت الدراسة إلى توضيح أبعاد جودة المراجعة الداخلية في تعزيز المساءلة والشفافية وتطبيق أفضل ممارسات نظام للحوكمة، تكمن أهمية الدراسة في إدخال وتطبيق الجودة على أعمال المراجعة الداخلية أثناء تقيم فاعلية نظام المراجعة الداخلية في عمليات إدارة ومتابعة المخاطر المرتبطة بوظائف نشاط الشركة، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الدراسة المقابلات الشخصية واستمارة استبانة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة، توصلت الدراسة إلى أن نشاط المراجعة الداخلية بمثابة تأكيد مستقل ونصر مهم لإضافة قيمة وتحسين تطبيق عمليات المراجعة بالشركة، أوصت الدراسة بأنه لتحقيق رقابة ذات جودة عالية علي أعمال الشركة يجب الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية من خلال إجراء تقويم مستمر لعمل نشاط المراجعة الداخلية.

دراسة جلول، 2016م

هدفت الدراسة إلي تبيان القدر من المصداقية التي تضفيها المراجعة بكل ما يضبطها من مبادئ ومعايير على البيانات المحاسبية وإبراز الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي من خلال مختلف إجراءات المراجعة في تعزيز ودعم الثقة بالمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وتسليط الضوء على ما هو مدروس نظرياً ومقارنته بما هو موجود فعلياً، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: المراجعة الداخلية هي عملية هادفة، حيث تهدف إلي إبداء رأي في القوائم المالية للتأكد من سلامتها وفقاً لمعايير موضوعة مع ضرورة ايصال هذا الرأي إلي أطراف معينة بصورة عادلة ومتكافئة، ويعدّ تقرير المراجع بمثابة وسيلة الاتصال بينه وبين مستخدمي القوائم المالية المراجعة، أوصت الدراسة بالتكفل الجيد بمهنة محافظة الحسابات من أجل تنميتها وذلك بتنفيذ نظام قادر على إنتاج مهارات التدريب الملائم لطموحات الوظيفة، لتطوير ونشر المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات في التدقيق، والعمل على المشاركة في دورات تدريبية لمحافظي الحسابات تكون هدفا لرفع مستوى مراجعي الحسابات والتعرف على آخر مستجدات المراجعة.

دراسة مبارك ، 2014

هدف البحث إلى التعرف على معايير المراجعة الداخلية والممارسات المؤدية الى الفساد المالي بشركات الإسهام العامة وكذلك التعرف على دور الدولة في محاربة الفساد، وقد استخدم الباحث المنهج الاستنباطي ، اظهرت نتائج البحث أن هناك تأثير ايجابي قوي وهام وذو دلالة احصائية لمتغير تطبيق معايير المبادي والمسؤوليات للحد من الفساد المالي في شركات المساهمة، ، دلت نتائج البحث الى أن هناك تأثير إيجابي قوي ومهم ذي دلالة إحصائية لمتغير معايير الإثبات للمراجعة الداخلية الحديثة للحد من الفساد المالي في شركات المساهمة العامة. كما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تنظيم مهنة المراجعة الداخلية، بإنشاء الجمعية المهنية الرسمية المسئولة عن ذلك.

دراسةRobert , 2011, PP, 795- 822

يمكن أن تتعرض لها جراء شراء الوثائق التأمينية مما يعرضها للإفلاس وإلحاق الضرر بمصالح المساهمين والمستثمرين، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تنفيذ الشركات لبرامج إدارة المخاطر ومن ثم تقييم آثار تلك البرامج على القيمة السوقية لشركات التأمين الأمريكية، تكمن أهمية الدراسة في تعظيم ربح الشركات وذلك من خلال تنفيذ برامج إدارة المخاطر وبالتالي زيادة ثروة المساهمين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، استخدمت الدراسة بيانات كمية للشركات

الأمريكية من عام 1999-2005م، توصلت الدراسة إلى أن البرامج التي تخص إدارة المخاطر تساعد بشكل إيجابي في زيادة قيمة الشركة وتحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين، أوصت الدراسة بوضع مجموعة من التدابير التي تساعد في تحديد الوقت المناسب لتنفيذ برامج إدارة المخاطر وذلك لإجراء مقارنة قبل وبعد تنفيذ تلك البرامج.

الإطار النظري للدراسة:

اولا: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر هي منهجية حديثة تهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات المراجعة الداخلية داخل المؤسسات. تعتمد هذه المنهجية على تحليل وتقييم المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وتحديد الأولويات بناءً على مستوى تلك المخاطر. يتمثل الهدف الرئيس في توفير ضمانات معقولة بأن المخاطر المحتملة قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بشكل مناسب، مما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية.

1/مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر:

المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر هي نهج منهجي يتبعه مدققو الحسابات الداخليون لتحديد وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة، ثم توجيه جهود المراجعة نحو تلك المخاطر ذات الأهمية الأكبر بدلاً من إجراء مراجعة شاملة لجميع العمليات، يركز هذا النهج على المناطق الأكثر عرضة للخطر، مما يضمن كفاءة أكبر واستخدام فعال للموارد.

ترى الدارسة أن مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر هو منهجية خاصة تركز على الأماكن الأكثر خطورة من أجل تقييمها.

2/ وظائف المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر:

تتمثل وظائف المراجعة الداخلية في ظل إدارة المخاطر في: (درويش، 2006م ، ص 58)

وظيفة توكيدية: تقدم المراجعة الداخلية خدمات تأكيدية للإدارة والمؤسسة ككل، من خلال التأكد من حسن سير العمل، فحص كافة عمليات المؤسسة، التقييم المستمر والفعال والموضوعي للأدلة بهدف تقديم رأي أو استنتاجات ترتبط بعمليات إدارة المخاطر.

ب. **وظيفة استشارية:** تقدم المراجعة الداخلية خدمات استشارية مختلفة للإدارة في كافة جوانب النشاط خاصة دعم وادارة عمليات المخاطر في المؤسسة.

أن وظيفة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر توكيدية استشارية تدعم إدارة عمليات المخاطر في المؤسسة.

3/معايير المراجعة الداخلية في إطار المخاطر: من خلال الجدول أدناه تمثلت معايير المراجعة الداخلية في إطار المخاطر.

الجدول (1) معايير المراجعة الداخلية في إطار إدارة المخاطر

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسئوليات	2000	إدارة نشاط المراجعة الداخلية
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة	2200	التخطيط للمهمة
1300	المراجعة النوعية وبرامج التطوير	2300	تنفيذ المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	مراقبة مراحل التنفيذ
		2600	قرار قبول الإدارة العليا لإدارة المخاطر

مما سبق من خلال الجدول أعلاه ترى الدارسة أن معايير المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر استجابت لمتطلبات المهنة، خاصة من ناحية معايير الأداء وساعدت المراجع كثيرا في أداءه لمهامه في ظل مدخل إدارة المخاطر.

4/ الأدوار التي تقوم بها المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

أشار معهد المراجعين الداخلين إلى الأدوار التي تلعبها المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر من خلال مساهمته في تحديد عوامل الخطر وتزويد الإدارة بنتائج تقييم المخاطر وتأكيدات ما إذا كانت أنظمة المراجعة كافية لتقليل المخاطر عن طريق: (سلوم ، 2012م ، ص 211-212)

أ. تقييم المخاطر الحالية لنطاق المراجع ووضع تقرير حول ذلك التقييم للإدارة.

ب. قيادة أنشطة إدارة المخاطر.

ج. تسهيل عملية تقييم المخاطر.

د.تقييم المخاطر المرافقة من التطورات المحاسبية الجديدة، وفي حال لم يتم السيطرة على المخاطر لمستويات مقبولة ومقررة سلفا فإنه ينصح بإيقاف العملية

هـ. مساعدة الإدارة على تنفيذ نموذج إدارة المخاطر في المؤسسة.
و. التحقق من كفاية وتوقيت التقارير حول نتائج إدارة المخاطر.
ز. التحقق من كفاية إدارة المخاطر.
ح. تقييم مدى تناسب التقارير مع أنشطة مراقبة المخاطر.
ط. مراجعة تقارير تقييم المخاطر السابقة المعدة من قبل الإدارة وخدمات التأكيد الأخرى.
ي. مراجعة مجلس الإدارة لتفاصيل سياسات الإدارة، وتقرير استراتيجيات عملها، وفلسفة إدارة المخاطر، واحتمالات المخاطر واستراتيجيات إدارتها.
ك. توثيق تقييم المخاطر، عن طريق الامتثال للتعليمات والتشريعات الخاصة بإدارة المخاطر

5/ برنامج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر:

تشجع أغلب المؤسسات استخدام المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقييم المخاطر إذ يمثل الوسيلة التي تحدد فيها المؤسسة وتقييم كمية المخاطر التي تتعرض لها وجودة المراجعة عليها، وعلى العموم فإن برنامج المراجعة المبنية على المخاطر يجب أن يتضمن الخطوات التالية:(النواس، 2019م ، ص 77)

أ. تحديد كفاءة عمليات المؤسسة، والخدمات والوظائف ومن ثم تحديد النشاطات بداخلها التي يجب أن يتم تدقيقها مع تحديد مخاطر المراجعة وتوثيق هيكل إدارة المخاطر ونظام المراجعة الداخلية.
ب. استخدام نظام تسجيل وقياس لغرض وصف وتقييم المخاطر للأقسام المهمة.
ج. تنفيذ خطة تدقيق مبنية على المخاطر من خلال التنفيذ والإبلاغ والمتابعة.
د.تضمين البرنامج عملية مراقبة لتقييم المخاطر على نحو منتظم وتحديثها لكل وحدات الأعمال المهمة والأنظمة.
ه. استخدام نظام تسجيل المخاطر، إذ تستخدم سجلات المخاطر كوسيلة لتسجيل وتوثيق كل التقديرات والقرارات المتخذة فيما يتصل بالمخاطر المحددة وكخطة للعمل، فضلاً عن ذلك فإنها قد تشكل جزءاً من عملية التوكيد حيث يمكن استخدامها كأداة للرقابة على أنشطة إدارة المخاطر.

مما سبق تستنتج الدارسة أن برنامج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر يتضمن مجموعة من الخطوات انطلاقا من التخطيط عبر تطوير خطة مبنية على المخاطر.

ثانيا: الأزمات المالية:

1/ مفهوم الأزمات المالية:

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، فإن معظم التعاريف الواردة تركز على كونها":اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى" (محمد ،2008م ، ص 8).

تعرف الأزمة المالية بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل حجم الإصدار أسعار الأسهم والسندات، اعتمادات الودائع المصرفية وأسعار الصرف (علي والطيب، 2008،ص 134).

ويمكن تعريف الأزمة المالية كذلك بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأسمال مادي كالمعدات وإما أصول مالية مثل الأسهم والسندات أو حقوق ملكية للأصول المالية وتسمى مشتقات مالية، فإذا انهارت أصول ما فجأة فإن ذلك يعني إفلاس المؤسسات التي تملكها (الخطيب، 2010م ، ص 6) .

وتعرف الأزمة المالية بأنها الانهيار المتزامن لمجموعة من المؤسسات المالية المترابطة، بسبب محاولة المستثمرين، المضاربين، المقرضين والمودعين تصفية أصولهم .هذه التصفية تحدث بسبب تغير توقعاتهم من متفائلة إلى متشائمة، كما أن الحوادث الخارجية كالحرب مثلاً يمكن أن تهدد استقرار الأسواق وتؤدي إلى حدوث أزمة .وتحدث هذه الأزمة في اقتصاد واحد أو عدة اقتصاديات مترابطة فيما بينها، كما حدث سنة 1929م(Rutherford,2002,p218).

مما سبق تستنتج الدارسة أن الأزمة المالية هي تقلبات أو تذبذبات تؤثر بشكل حاد على مجمل المتغيرات المالية كأسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية ومعدلات التضخم وتتسبب هذه التقلبات في انهيار العديد من المؤسسات المالية.

2/ أسباب الأزمات المالية :

هناك جملة من الأسباب تتظافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ. **عدم استقرار الاقتصاد الكلي :**

حيث إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير، وتعدّ التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر، والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم

من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها. (العوني ، 2009 ، ص 4).

ب. ضعف الإشراف والرقابة الحكوميتين:

وهو ما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة. (قدري، 2009م، ص 10).

ج. وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة:

خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية وانتشار الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.(الصائغ ، 2012م ، ص 377)

د. اضطرابات القطاع المالي :

عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيس تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، والمتابع للعديد من الأزمات المالية التي شهدها عقد التسعينات من القرن العشرين يلاحظ أمراً مهما وهو أن هناك سبباً واحداً ورائها جميعا وهو وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح قروض مالية لأشخاص أو مؤسسات أو دول دون ضمانات مناسبة. (علي ، 2009، ص 2).

هـ. عدم تماثل المعلومات:

وهو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية المصرفية بحيث أن أحد الأطراف من المتعاملين في الشؤون المالية والمصرفية تكون لديه معلومات أكثر من الآخرين، وبالتالي عدم قدرة الطرف الآخر على تقدير المخاطر وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة. (شمران، 2012م ، ص 17).

يتضح للدارسة أن من أسباب الأزمات المالية عدم استقرار الاقتصاد الكلي حيث إنه أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، التبادل التجاري والتقلبات في أسعار الفائدة أحد المصادر التي تؤدي الى أسباب الأزمات المالية.

3/ الأزمات المصرفية:

يحدث هذا النوع من الأزمات عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف التزاماتها الداخلية أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك؛ وتفسر الأزمات المصرفية إلى عدم الاستقرار في سوق الاقتراض في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية وتزايد أعباء خدمة الديون (غنيم، 2005م، ص 12).

وتتصف الأزمات المصرفية بالذعر المالي لأنها قد تصيب المنظومة المصرفية برمتها بشلل يؤدي إلى زرع الذعر بين أوساط المودعين الذين يعملون في هذه الحالة على سحب ودائعهم سالكين في ذلك سلوك القطيع، لدرجة أن التجربة بينت للعيان أن آثار هذا السلوك لا يفرق بين البنوك السليمة التي تتمتع بأوضاع مالية جيدة أو رديئة، حيث يلاحظ غلق أبواب المصارف أملاً في استقرار الأوضاع واسترجاع الثقة المهتزة. (Ludger,1999,p22).

وهناك ثلاثة محددات للأزمات المصرفية: (بسيوني، 2010، ص 13-14)

أ-**محددات كلية داخلية:** وتتضمن عدداً من المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي بجوانبه المختلفة وتتمثل في معدل نمو الناتج ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وعجز الموازنة العامة، وتميل الأزمات المصرفية إلى الارتباط الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي خاصة وأن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتطورات التي يشهدها القطاع العيني في الاقتصاد وتتلخص أهم ملامح العلاقة بين انخفاض معدل نمو الناتج وبين حدوث هذا النوع من الأزمات في الآتي:

- تسبق حالة الركود الاقتصادي حدوث هذه الأزمات بفترة زمنية قصيرة قد تتجاوز بضعة أشهر.
- تكون فترة الركود الاقتصادي ذاتها مسبوقة بفترة رواج تتسم بالتوسع في الاقتراض المصرفي الأمر الذي يعكس ارتباط هذه الأزمات بنقاط التحول في الدورات الاقتصادية.
- يعزى التأثير السالب لمعدل النمو في جانب منه إلى حالة الخوف التي تسيطر على المودعين أثناء فترات الركود الاقتصادي، لما يصاحبها من تزايد مخاطر الائتمان التي تدفعهم للمطالبة بتسييل ودائعهم.
- يتأثر مدى الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وحدوث هذه الأزمات بطبيعة هيكل الاقتصاد، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن أي تقلبات يتعرض لها قطاع النفط تنعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي.

ب- **محددات كلية خارجية:** وهي تلك المحددات التي تعكس الأداء الاقتصادي الخارجي ومنها تدفقات رؤوس الأموال وعجز الميزان التجاري، وترجع أهميتها إلى حقيقة مفادها قابلية أزمات المديونية وسعر الصرف إلى التحول إلى أزمات مصرفية.

ج- المحددات المالية: وتتضمن عددا من المتغيرات الجزئية المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية وأداء الأسواق المالية، وتتمثل

هذه المحددات في درجة مخاطر السيولة ودرجة كفاية رأس المال ومعدل الربحية ودرجة مخاطر السوق.

ه. الآثار السلبية للأزمات المالية:

يترتب على وقوع الأزمات المالية تكبد الدول والاقتصاديات المتضررة من جرائها لعدة أنواع مختلفة من التكاليف يترتب على مواجهتها العديد من الآثار السلبية، وتتمثل أهم تلك التكاليف والآثار السلبية فيما يلى: (الطنطاوي، 2008م ، ص 11)

أ- التكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة القطاع المالي

لقد وصلت تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية تبعاً لحدوث الأزمات المالية في بعض الحالات إلى أكثر من 40٪ من إجمالي الناتج المحلي (مثلما حدث في شيلي والأرجنتين في أوائل الثمانينيات)، وبشكل عام فإنه وفقاً لدراسة أعدها صندوق النقد الدولي اتضح أن تكاليف إعادة هيكلة القطاعات المالية بعد حدوث الأزمات كانت أعلى في بلدان الأسواق الناشئة عنها في البلدان الصناعية.

ب-زيادة حجم القروض غير المؤداه (أو المتعثرة)

لقد تجاوزت القروض عديمة الأداء أو المتعثرة نتيجة للأزمات المالية في بعض الحالات حوالى 30٪ من إجمالي القروض الكلية، وذلك مثلما حدث في ماليزيا عام1988م، وفى بنوك الدولة في سريلانكا في أوائل التسعينيات.

ج-تقليل فعالية السياسة النقدية

من الآثار السلبية أيضًا المترتبة على وقوع الأزمات المالية، عدم القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في العرض النقدي، مما يعنى فقدان الدولة المعنية لأداة مهمة من أدوات السياسة النقدية المستخدمة في التعامل مع آثار الأزمات المالية والحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم والحفاظ على مستويات أسعار صرف مناسبة (سليمان، 2010م ، ص 17)

د-تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي

كثيراً ما تؤدى الأزمات المالية إلى سوء تخصيص الموارد وضعف استغلالها ومن ثم إلى خسائر في الناتج الحقيقي، ولقد قام صندوق النقد الدولي بإعداد دراسة تناول فيها حجم خسائر الناتج التراكمية التي تكبدتها الاقتصاديات الأربعة الأشد تضرراً من جراء الأزمة الآسيوية (إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، تايلاند)، بالإضافة إلى كل من الأرجنتين والمكسيك(خلال أزمة التاكيلا 1994-1995م)، وتم من خلال تلك الدراسة قياس الخسائر التراكمية في الناتج على مدار الأربع سنوات التالية على وقع الازمات المذكورة فيما سبق، ومقارنتها بالمسارات الافتراضية للنتائج في حالة عدم وقوع هذه الازمات.(IMF,1997,P 234-250)

ه-ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التكاليف الاجتماعية

تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وما يصاحبها من زيادة في التكاليف الاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلة تدنى مستويات الأجور عن معدلاتها السائدة قبل حدوث الأزمة، واحدة من أهم الآثار السلبية للأزمات المالية، فعلى سبيل المثال، شهدت معظم البلدان الآسيوية زيادة ملحوظة في معدلات البطالة في أعقاب تعرضها للأزمات. (الشراح ، 2009، ص 34).

الدراسة الميدانية

اولا: الإجراءات المنهجية

1- **منهجية الدراسة:** أتبعت الدارسة المنهج الاستنباطي في التعرف على طبيعة المشكلة وصياغة الفرضيات كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وصف البيانات واختبار الفرضيات.

2- **عينة الدراسة:** هي (الموظفين بالمصارف السودانية (ولاية الخرطوم) حيث تم استخدام اسلوب العينة العشوائية البسيطة

$$n = \frac{(Z^2)p(1-p)}{d^2} = \frac{(1.96)^2(0.5)(1-0.5)}{(0.09)^2} = 120$$

حيث إن:

$Z \equiv$ القيمة المعيارية للتوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة 95% .

$p \equiv$ احتمال تحقق الصفة المدروسة في المجتمع.(عندما تكون p مجهولة يفضل تيمبسون أن تؤخذ 0.5 وذلك لأنها تعطي أكبر حجم عينة ممكن لتحقيق الصفة المدروسة)

$d \equiv$ الضبط الإحصائي على طرفي p.

حيث تم توزيع 120 استبانة وتم استرداد 116 استبانة بنسبة استرداد بلغت(97.67%) وجميعها كانت صالحة للتحليل.

3- وصف أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان للحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة وتم تصميم الاستبانة بناء على مقياس ليكارت الخماسي.

4-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أ- معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبيان

ب-حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاه اراء المبحوثين.

ج- تحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة عن طريق برنامج (AMOS)

4-الصدق البنائي Structure Validity :

يعدّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداء -الاستبانة- الذي يقيس مدي تحقق الأهداف التي تريد الأداء الوصول إليها، ويبن مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة .

جدول (1):معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المحاور	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال P-Value
1	المحور الأول	0.81	0.000**
2	المحور الثاني	0.93	0.000**

المصدر: اعداد الباحث من البيانات الميدانية مستخدماً الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية 2023م.

يتضح من الجدول (1) أن قيم معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية هو (0.81) للمحور الأول، و(0.93) للمحور الثاني، وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي للمحاور بعبارتها مما يعكس درجة عالية من الصدق البنائي.

5-ثبات الاستبانة Reliability: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال ايجاد معامل ألفا كرونباخ وذلك كما في الجدول رقم (2).

جدول (2): معاملات ثبات ألفا كرونباخ للمحاور والثبات الكلى والصدق الذاتي للمحاور

الرقم	المحاور	ثبات الفرضيات	الثبات الكلي	الصدق الذاتي
1	المحور الأول	0.910		
2	المحور الثاني	0.967	0.978	0.989

المصدر: إعداد الباحث من البيانات الميدانية مستخدماً الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية 2023م.

ثانيا: تحليل البيانات:

1- مدى موافقة المبحوثين على عبارات المحور الأول:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول (المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر)

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توافر الخبرة العملية الكافية لأعضاء فريق المراجعة	4.47	0.625
2	إجراء تقييم لمخاطر عملية المراجعة	4.26	0.634
3	استخدام التقنيات الحديثة في عملية المراجعة	4.31	0.690
4	مراقبة تقيم المخاطر وتحديثها في كل الأنظمة	4.32	0.680
5	تنفيذ خطة تدقيق من خلال التنفيذ والمتابعة	4.37	0.692
6	استخدام نظام تسجيل المخاطر	4.16	0.819
7	استخدام نظام قياس المخاطر للأقسام المهمة من الاختراق	4.33	0.720
8	تحديد كفاءة المؤسسة	4.28	0.717
9	التعرف على نقاط القوة والحفاظ عليها في كل نشاط	4.36	0.638
10	التعرف على نقاط الضعف والتخلص منها في كل نشاط	4.39	0.720
المتوسط العام		4.32	

المصدر: اعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية 2023م.

يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسط العام للمحور الأول بلغ 4.32 وقد حصل هذا المحور على (درجة الموافقة) وكانت الأهمية النسبية لهذا المحور مقارنة بالمحاور الأخرى في التسلسل رقم(1)، ونجد أن أول العبارات أهمية من وجهة نظر المبحوثين هي عبارة (توافر الخبرة العملية الكافية لأعضاء فريق المراجعة) حيث بلغ متوسطها 4.47، ونجد أن أقل العبارات أهمية من جهة نظرهم هي (تحديد كفاءة المؤسسة) حيث بلغ متوسطها (4.28).

جدول (4): معامل الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني (الأزمة المالية)

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	قيمة الاحتمال P.Value
1	مراقبة ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية المختلفة	0.73	0.000**
2	تحديد الاحتياطي من العملة الأجنبية	0.73	0.000**

3	استخدام مؤشرات التضخم لزيادة القدرة التنبؤية	0.85	0.000**
4	تقليل تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل	0.62	0.000**
5	الاعتماد الأجهزة الحديثة في عمليات التنبؤ	0.81	0.000**
6	توفير الاتصالات الجيدة في الوقت المناسب	0.80	0.000**
7	استخدام مؤشرات الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية	0.80	0.000**
8	التنبؤ بما سيكون عليه وضع المصرف مستقبلاً	0.84	0.000**
9	معرفة اتجاه النسب الخاصة بعنصر معين في المركز المالي	0.85	0.000**
10	الحكم على مدى مناسبة بيانات الإدارة ومدى نجاحها	0.84	0.000**

المصدر: اعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية 2023م.

يتضح من الجدول رقم(4) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الثالث تتراوح بين (0.62-0.85) وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي للمحور بعبارته مما يعكس درجة عالية من الصدق لعبارات القياس.

ثالثا: اختبار الفرضيات

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والازمات المالية.

تهدف هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين مخاطر السيولة والازمات المالية وللتأكد من صحة الفرضية .

شكل رقم (1): النموذج الهيكلي لتحليل المسار وذلك لاختبار تأثير المراجعة الداخلية المبنية على مخاطر السيولة.

المصدر: إعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً أموس، 2023م.

اختبار حسن المطابقة للنموذج المقترح:

للتحقق من ملائمة النموذج لبيانات الدراسة يمكننا استخدام بعض المؤشرات الخاصة بنماذج المعادلات الهيكلية ، كما موضح في الجدول رقم (5).

جدول (5): مؤشرات المطابقة

المؤشر	CMIN	DF	CFI	IFI	GFI	CMIN/DF	RMSEA
القيمة	0.000	0	1.00	1.00	1.00	0.000	0.000
التفسير	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة

المصدر: إعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً أموس، 2023م.

جدول (6): نتائج اختبار الفرضية

اتجاه التأثير			قيمة معاملات التأثير B	الخطأ المعياري S.E	النسبة الحرجة C.R	مستوى دلالة $p \leq 0.05$	النتيجة
المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	←	الأزمات المالية	0.758	0.084	9.003	0.000	دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً أموس، 2023م.

يوضح الجدول (6) أن قيمة معامل التأثير بيتا تشير إلى وجود تأثير إيجابي على المتغير التابع (الأزمات المالية) حيث بلغت قيمة بيتا(0.758) مما يدل على أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تؤثر بشكل إيجابي على مخاطر السيولة إذا أن التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل(المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر) سيؤدي إلى تغير بمقدار(0.758) في المتغير التابع. ولمعرفة الدلالة الإحصائية تم حساب قيمة النسبة الحرجة C.R حيث بلغت قيمتها(9.003) وهي اكبر من(1.96) وكانت قيمة مستوى الدلالة لها(0.000) أي انها أقل من مستوى

الدلالة الإحصائية (0.05)، علية تقبل الفرضية أي أن للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تأثير على الأزمات المالية.

2- اختبار الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السوق والأزمة المالية

شكل رقم (2): النموذج الهيكلي لتحليل المسار وذلك لاختبار تأثير المراجعة الداخلية المبنية على مخاطر السوق .

المصدر: إعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً أموس، 2023م.

اختبار حسن المطابقة للنموذج المقترح:

للتحقق من ملائمة النموذج لبيانات الدراسة يمكننا استخدام بعض المؤشرات الخاصة بنماذج المعادلات الهيكلية، كما موضح في الجدول (7).

جدول(7): مؤشرات المطابقة

المؤشر	CMIN	DF	CFI	IFI	GFI	CMIN/DF	RMSEA
القيمة	0.000	0	1.00	1.00	1.00	0.000	0.000
التفسير	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	مقبولة

المصدر: إعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً أموس، 2023م.

جدول(8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

اتجاه التأثير			قيمة معاملات التأثير B	الخطأ المعياري S.E	النسبة الحرجة C.R	مستوي دلالة $p \leq 0.05$	النتيجة
المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر	←	مخاطر السوق	0.768	0.071	10.849	0.000	**دال إحصائياً**

المصدر: إعداد الباحثة من البيانات الميدانية مستخدماً أموس، 2023م.

يوضح الجدول (8) أن قيمة معامل التأثير بيتا تشير إلى وجود تأثير إيجابي على المتغير التابع (مخاطر السوق) حيث بلغت قيمة بيتا(0.768) مما يدل على أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تؤثر بشكل إيجابي على مخاطر السوق إذا أن التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل(المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر) سيؤدي إلى تغير بمقدار(0.768) في المتغير التابع. ولمعرفة الدلالة الإحصائية تم حساب قيمة النسبة الحرجة C.R حيث بلغت قيمتها(10.849) وهي أكبر من(1.96) وكانت قيمة مستوى الدلالة لها(0.000) أي انها أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، علية تقبل الفرضية أي أن للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تأثير على مخاطر السوق.

النتائج :

بناء على ما ظهر من نتائج اختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1. بناء على ما ظهر من نتائج اختبار فرضيات اتضح أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تؤثر بشكل إيجابي على مخاطر السيولة.
2. بناء على ما ظهر من نتائج اختبار فرضيات اتضح أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تؤثر بشكل إيجابي على مخاطر السوق.
3. استخدام مؤشرات انذار مبكر لعمليات المراجعة الداخلية يؤدي إلى التنبؤ بالأزمات المالية.

التوصيات: من خلال النتائج السابقة توصي الباحثة بالاتي:

1. استخدام نظام قياس لمخاطر المراجعة الداخلية يساعد في تقليل الأزمات المالية.
2. توافر الخبرة العملية الكافية لأعضاء فريق المراجعة الداخلية يؤدي إلى تفادي المخاطر المالية.
3. دراسة المؤشرات بصورة أكثر دقة يساعد المصارف على التنبؤ بالأزمات المالية.

مقترح لدراسات مستقبلية :

1. تأثير التكنلوجيا على تحليل المخاطر واتخاذ القرارات.
2. التنبؤ بالمخاطر المالية وإدارتها في العصر الرقمي.

المصادر والمراجع

أولا : الكتب

- غنيم، أحمد،(2005م)، الازمات المصرفية والمالية، دار الكتاب الحديث، الكويت.
- محمد، بلعزوز بن علي، محمدي الطيب،(2008م)، دليلك في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر ، الجزائر.
- الشراح، رمضان،(2009م)، الازمات المالية العالمية" أسبابها- اثارها- انعكاساتها" على الاستثمار بدولة الكويت، اصدار اتحاد الشركات الأجنبية.
- سليمان، على عبد العزيز،(2010م)، العرب وتحديات ما بعد الازمة المالية العالمية، القاهرة: الدار الجامعية.
- العوني، ناجي،(2009م)، الازمات المالية، سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- الطنطاوي، هبة محمود،(2008م)، الازمات المالية المعاصرة، القاهرة: كلية التجارة جامعة عين شمس.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- البشير، الجيلي أحمد محمد،(2021م)، الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الأداء المالي واستمرارية المنشأة بالتطبيق على (شركة السكر السودانية المحدودة)، جامعة كرري، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة.
- محمد، مبارك عبد المنعم الزبير،(2014م)، تقييم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الحديثة للحد من الفساد المالي بشركات المساهمة العامة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: كلية الدراسات العليا.
- نمر، صديقي، محمد الخطيب، فؤاد،(2011م)، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية: تجربة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر.
- جلول، محمد البشير،(2016)، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

ثالثا المجلات والمؤتمرات

- درويش، عبد الناصر محمد سيد،(2006م)، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية - دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة، ع 1، جامعة بني سويف، مصر.
- سلوم، حسن عبد الكريم وآخرون،(2012م)، التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 93، جامعة المستنصرية.
- أوصيف، الخضر،(2017م)، طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد التسيير والعلوم التجارية، العدد 17.
- النواس، رافد عبيد،(2019م)، مسؤولية مراقب الحسابات في تقويم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ع7، جامعة بغداد، العراق.
- قدري، عبدالمجيد،(2009م)، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها المالية، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الصائغ، محمد يونس،(2012م)، شيماء عبد الستار، الازمات المالية " أسبابها وسبل تجنبها"، مجلة الرافدين للحقوق، مجلة فصلية متخصصة محكمة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العدد 52.
- شمران، قحطان حسن،(2012م)، الرأسمالية تبدد مواردها" الازمة المالية العالمية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة علمية متخصصة محكمة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- بسيوني، عليا،(2010م)، مؤشرات الإنذار المبكر للازمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط.
- الخطيب، محمود إبراهيم،(2010م)، الأزمة المالية المعاصرة "أسباب وعلاج" ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان، الأردن.
- على، عبد المنعم السيد،(2009م)، مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الازمات المالية العالمية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الازمة الاقتصادية العالمية، بيروت.

رابعاً: المراجع الإنجليزية

- IMF، "International Capital Markets"، Developments، Prospects، and Key Policy Issues، Washington، November 1997
- K.Michael FINGER.Ludger SCHUKNECHT، Commerce، finance et crises financiers،Organisation mondiale du commerc،1999
- Robert E. Hoyt & Andre P. Liebenberg, The Value of Enterprise Risk Management, (Georgia: University of Georgia, College of Business، Vol. 78, No. 4), 2011
- Donald Rutherford، routledge dictionary of economics، 2nd edition، ed. Routledge، New York، 2002،